Received : 19 / 3 / 2024 Accepted : 2 / 4 / 2024 Published : 10 / 7 / 2025

الأفعال في شواهد فِقْه اللّغة دراسة تحليليّة

م.م. نور محمود رحومي أ.د. صلاح كاظم داوود

noor.mahmood@uomustansiriyah.edu.iq dr.salahk.dawood@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة شواهد فِقْه اللّغة المتنوعة التي وردت فيها أبنية الأفعال مخالفةً للقياس الذي كان يجب أن تأتي عليه، والتي اتخذها اللّغويون حجّة لإثبات صواب الرأي، وصحة المذهب في تلك القضية الصّرفيّة، وقد صنّفت شواهد الأفعال في هدى قضية الاختلاف اللّهجيّ بين العرب، وأثبت تحليل الشّواهد في بعض الأحيان، أنَّ اختلاف أبنية بعض الأفعال، ومجيئها مخالفاً للقياس الثابت عند العرب لهُ جذورٌ قديمةٌ في اللّغات السّاميّة، وكان أثرها بارزاً في اللّغة العربيّة الفصيحة، وشملَ التّفريع الحاصل في الأفعال صيغة الفعل الماضي، والفعل المضارع الذي اشتق منه بنوعيه الصحيح والمعتل، فأثبتتْ شواهدُ اللُّغةِ أنَّ الأفعالَ لمَ تأتِ في أوزانها وأبنيتها وفقًا للقاعدةِ الثابتةِ، إذْ اتّبعتْ كلَ لهجةٍ فصيحةٍ نمطًا صرفيًا خاصًا بها.

الكلمات المفتاحية: الأفعال، الشّواهد، فِقْه اللّغة

Verbs in evidence of philology An analytical study

Asst. Inst. Nour Mahmoud Rahoumi Prof. Salah Kadhim Dawood (P.h.D.)

Almustansiriyah University, College of Education, Department of Arabic Language

Abstract

The investigation aims to examine the varied instances of philological anomalies found in verb formations which diverge from the anticipated standard morphological structures. Linguists have utilized these instances as substantiation to corroborate their viewpoints and bolster their hypotheses regarding morphological issues. The verb instances have been categorized based on the phenomenon of dialectical diversity within Arab communities. Through the analysis of certain cases, it has been illustrated that the deviations in verb formations from the prescribed norms in Arabic can be traced back to ancient origins in Semitic languages, exerting a significant impact on Classical Arabic. The morphological discrepancies in verbs encompassed the configurations of past tense and the resultant present tense, in both regular and irregular verbs. Linguistic data has indicated that verbs did not consistently adhere to rigid morphological regulations; instead, each classical dialect adhered to its distinct morphological framework.

Keywords: Verbs, evidence, philology

الأفعال:

اتفق اللّغويون على أنّ للفعل الماضي الثلاثي المجرّد ثلاثةَ أبنية، وهي: فَعَل، وفَعِلَ، وفَعُل، نحو: قَتَل، ولَزِمَ، ومَكُثَ، ورابعه بزنة فُعِل، نحو ضُرِب (المبني للمجهول) (سيبويه، 1988، صفحة 38/ ج4) (ابن عصفور، 1996، صفحة 115/ ج1) (الاستراباذي، 1975، صفحة 67/ ج1) (السيوطي ع.، دون تاريخ، صفحة 73/ ج2)

إنّ (فاء) فعل مفتوحة دائماً، ومسوّغ ذلك الابتداء بالصائت الخفيف (نور الدين، 1997، صفحة 177). أمّا عين الفعل فقد وجدتُ في شواهد القرآن الكريم وشواهد اللّغة الكثير من الأفعال التي خالفت في بنيتها القياس الثابت عند العرب.

وتتّضح اختلاف بنية الأفعال بصورةٍ واضحةٍ في موضع اشتقاق الفعل المضارع الثلاثي من الماضي، والسبب في ذلك هو اختلاف اللّهجات (سلمان، 2011، صفحة 133) واحتجّ العلماء بشواهد لغويّة اتّكأت على أنماطٍ لغويّة ذات طابع لهجيّ فصيح.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

وإنّ اختلاف حركات الأفعال الثلاثيّة، ينتج عنه تغيّر في أوزانها، ويعودُ ذلك إلى سعة الاستعمال، وقدرة الأفعال على التصرف والاشتقاق (العجارمة، 2013، صفحة 96).

وأغلب الظن أنّ اختلاف حركة عين الفعل في بعض الشّواهد اللّهجية، يرتبط باختلاف قوانين اللّهجات الصوتيّة، لعلاقة وثيقة تربط النظام الصوتي والصرفي معاً (المطلبي، 1978، صفحة 158).

وإنّ الفرق بين النظامين يظهر في ثمرة تطورهما، إذ إنّ التطور الصوتي يشمل جميع حالاته، أمّا التطور الصرفي فليس كذلك "فهو يدع إلى جانب الصيغ الجديدة التي يستحدثها، عدداً كبيراً من الصيغ القديمة، التي تستمر في الاستعمال، وهكذا تترك كل حلقة من حلقات التطور الصرفي بقايا لها" (عبد التواب، 1997، صفحة 16).

وسأعرض الشّواهد اللّغويّة، التي احتجّ بها علماء اللّغة، وفقاً للنمط اللّهجي الذي يمثلها.

وقد تنوّعت أبنية الفعل الثلاثي، وهذا التنوّع يعتمد في الأصل على الماضي الذي اشتقت منه، لذا جمع علماء الصرف الأفعال الماضية الثلاثية، والأفعال المضارعة التي اشتقت منها ستة أبواب (ابن عصفور، 1996، الصفحات 119-121/ ج1) (الاستراباذي، 1975، صفحة 114/ ج1) (ابن عقيل، دون تاريخ، الصفحات 510-511/ ج2).

أولاً: اختلاف حركة عين الفعل الماضي الثلاثي:

1- فعَل وفعُل:

قال تعالى (**فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ**)(النمل: ٢٢).

قرأ الجمهور "فمَكُث " بضمّ الكاف، وقرأ عاصم " فمكَث"، بفتحها، والمعنى في القراءتين: أقام (الفراء، دون تاريخ، صفحة 289/ ج2) (البغدادي، 1400هـ، صفحة 480) (ابن خالويه ا.، 1401هـ، صفحة 279) (القيسي، 2007، صفحة 259/ ج2).

إنّ "مَكَثَ" و"مَكُثَ"، لغتان، واللّغة العالية "مُكُث"، بالضمّ وجاء نادراً، وعليها جاءت قراءة الجمهور، أمّا "مَكَث"، بالفتح، فوصفت بالقلّة، لكنها القياس (الأزهري أ.، 2001، صفحة 107/ ج10).

ووصف ابن سيدة الصيغة (بالفتح) بالفصاحة، ولا غرابة في ذلك، فيها نزل القرآن الكريم (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 63/ ج15).

وحجة من اختار الفتح قوله تعالى (**إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ**) {الزخرف: ٧٧}

إنّ قوله تعالى:" مَاكِثُونَ " مشتقٌ من الفعل الماضي (مَكَث)، بفتح الكاف، وفاعِل لا يكون من (فعُل)، إنّما يجيء من (فعَل) بالفتح، و(فعُل) بالضمّ اسم الفاعل منه (فعيل)، نحو: ظرُف وكرُم، التي يكون اسم الفاعل منهما: ظريف، وكريم (النحاس، 1988، صفحة 139/ ج3) (ابن خالويه ا.، 1401هـ، صفحة 270) (الأزهري أ.، 1991، صفحة 235/ ج2) (القيسي، 2007، صفحة 259/ ج2) (القرطبي، 1964، صفحة 180/ ج13).

قال ابن جنيّ: "وفاعِل لا يجيء من "فعُل" إلاّ شاذّاً، نحو: حمُض فهو حامض، وفرُه فهو فار، وخثُر فهو خاثر... وقد قالوا حمَضَ وخثَر" (ابن جني أ.، 1954، صفحة 237).

وممّا ورد من ذلك في الشّعر، قول جرير (أبو تمام، 1922، صفحة 203):

لَمّا جَبُنْتَ كَفَى الثُّغُورَ مُشَيَّعٌ مِنّا غَدَاةَ هُزِمْتَ غير جَبَانِ

جبُنْتَ، حكى سيبويه عن بعض العربِ (جَبَن يجبُن) و(جبُن) بضم الباء (سيبويه، 1988، صفحة 32/ ج4) (ابن قتيبة ع.، دون تاريخ، صفحة 476)، والفتح فيهما أفصح اللّغتين (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 62/ ج15).

"وقالوا جَبُنتُ عنِ الشَّيء وجَبَنْتُ أجْبُنُ جُبنًا، ضمُّ كَلُّهُ" (الأنصاري، 1967، صفحة 195).

نستشفُ ممّا سبق، أنّ الأصل في هذه الأفعال أن تكون مفتوحةً في الماضي، وأنّ صيغة (فعُل)، بالضمّ هي تطورٌ عنها، والغاية من ذلك إيرادُ دلالةٍ جديدةٍ غير موجودة في الصيغة الأصليّة، و(جبُن) في شاهد جرير معناه صار كالغريزة، التي وجدت في صاحبها بالفطرة (الاستراباذي، 1975، صفحة 74/ ج1)، إذا مما سُمح به تحويل صيغة (فعَل) إلى (فعُل) للدلالة على " أنّ معناه صار كالغريزة في صاحبه أو للتعجب، فينسلخ حينئذ عن الحدث" (أنيس ا.، 1966، صفحة 39).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

ومن المحدثين من ذهب إلى أنّ مجيء الشّاهد على لغة الضمّ، لا يتفق مع ما يجب أنْ تكون عليه لغة الشاعر؛ لأنّ جريرًا شاعرٌ تميميّ، وأنّ الفتح وما فيه من خِفّة تلائم لغة القبيلة التي تنتمي إليها الشاعر (المطلبي، 1978، صفحة 40).

أمّا ما سواها من القبائل الحضريّة كالحجاز، فهي تؤثر الصيغة التي ينتج عنها تطوراً في المعنى، وهي في الغالب تكون في القبائل المتأنية في النطق (آل غنيم، 1985، صفحة 390).

ولا أرى غرابةً في ذلك، فالشعراء ينشدُ بعضهم شعر بعض.

ونظير ذلك، قول لبيد (الجوهري، 1987، صفحة 2134/ ج5) (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 207/ ج13).

رفّعتها طَرَد النّعامِ وفَوقَهْ حتّى إذا سخُنَتْ وخَفَّ عِظامُها

سخُنَتْ: بضم الخاء، وروي الشاهد بالفتح (سَخَنَتْ) (الفارابي، 2003، صفحة 136/ ج2) (الحميري، 1999، صفحة 179/ ج35) (الزبيدي، دون تاريخ، صفحة 176/ ج35).

وروي الشاهد بالكسر (سَخِنَتْ) (ابن ربيعة، 2004، صفحة 114)، على لغة بني عامر (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 2004/ ج13 مادة سخن).

إنّ سبب اختلاف بنية الفعل، هو اختلاف اللّهجات، إذ اتّبعت كلُّ لهجةٍ فصيحةٍ نمطًا أو سلوكًا لهجيًّا خاصًّا بها (النعيمي ر.، 2018، الصفحات 147-148).

إنّ الشاهد (سخُن) ورد بوزنين مختلفين، والمعنى فيها ذاته، وذلك ورد في لغاتٍ مختلفةٍ، فمن غير المعقول أن تستعمل الصّيغتان في بيئةٍ لغويةٍ واحدة، وفي الوقت نفسه (ابن قتيبة ع.، دون تاريخ، الصفحات 421-422/ ج1) (شلاش، 1971، صفحة 46).

2- فعَل وفعِل:

قال تعالى (**فما وهنوا لما أصابهم**) (آل عمران: ١٤٦).

قرأ الجمهور " وَهَنوا " بفتح الهاء. وقرأ الأعمش، والحَسَن، وأبو السّمّال، وأبو نهيك بكسرها (خالويه، دون تاريخ، صفحة 29) (ابن جني أ.، 1999، صفحة 174/ ج1) (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، صفحة 372/ ج3). والفتح والكسر لغتان، وهَنَ يَهِنُ من باب وَعَدَ يَعِد، ووهِن يَوْهِنُ من باب وَجِل يَوْجَل (الفيومي، دون تاريخ، صفحة 674/ ج2 مادة وهن) (الخطيب، 2002، صفحة 591/ ج1).

إنّ القراءة بالكسر لغة بعض العرب، قال أبو زيد: " سمعت من الأعراب من يقرأ فما وَهِنُوا بالكسْر " (الفيومي، دون تاريخ، صفحة 674/ ج2).

ونظير ذلك في الشعر، قول الشاعر (ابن سيده ع.، 2000، صفحة 24/ ج7) (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 677/ ج11 مادة نكل):

فاتّقُوا الله وخَلُّو بَيْنَنَا نَبْلُغِ الثَّأْرَ ويَنْكَلْ مِنْ نَكِلْ

نَكِلْ: فعلُ ماضٍ ثلاثي، بِزِنة فَعِل و"نَكَلَ الرجلُ عن الأمر يَنْكُلُ نكولاً إذ جَبُنَ، وفيه لغةٌ أخرى: نَكِلَ يَنْكَلُ، وهي لغةٌ جيّدة (الأزهري أ.، 2001، صفحة 138/ ج10 مادة نكل) (الجوهري، 1987، صفحة 1835/ ج5 مادة نكل).

إنَّ (نَكَلَ ينكُلُ) من باب قَعَد، لغةٌ حجازيّةٌ، (ونَكِلَ ينكَلُ) لغة أهل تميم من باب تَعِب، وكلاهما بمعنى: جَبُن وضَعُف (الفراهيدي، دون تاريخ، صفحة 371/ ج5 مادة نكل) (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 64/ ج3) (الفيومي، دون تاريخ، صفحة 625/ ج2 مادة نكل) (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 677/ ج11 مادة نكل).

وذهب المرزوقي (ت421هـ)، والسرقسطيّ (ت بعد 400هـ) إلى خلاف ذلك، فنسبا (نكَل)، بالفتح إلى تميم، و(نكِل)، بالكسر إلى أهل الحجاز (المرزوقي، 2003، صفحة 181) (ابن القطاع، 1983، صفحة 221/ ج3).

ووفقاً لما ورد من النصوص التي أشارت إلى تفريع صيغة (فَعَل) إلى (فَعِلَ) أرجح أنَّ السبب في تعاقب الفتحة والكسرة على عين الفعل الماضي الثلاثي هو اختلاف اللّهجات. وأغلب الظن أنّ الكسر لغةٌ استعملت في القبائل النّجدية، مثل قبيلة قيس وغني وتميم (السرقسطي، 1992، صفحة 220/ ج1) (ابن القطاع، 1983، صفحة 343/ ج2) (المطلبي، 1978، صفحة 175).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

وقيل إنّ الغنوي نسب إليه الكسر، في قوله: قد طَبِبْت بهذا الأمر طِبّا فاستعمل الغنوي (طَبِبْتَ) بكسر الباء، وقبيلة غني هي بطن من بطون قيس عيلان (كحالة، 1994، صفحة 895/ ج3)، أمّا مُنْقذ، قال قد طَبَبْتُ فاختار الصيغة بالفتح (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 58/ ج15).

3- فَعِل وفِعِل:

وقع هذا التفريغ في الفعل الجامد (نَعِم)، قال تعالى (**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**) {البقرة: ٢٧١}

قرأ ابن كثير وحفص وورش " فَنِعْمّا " بكسر النون والعين. وقرأ نافع وأبو عمر وعاصم " فَنِعِمَّا " بكسر النون وتسكين العين. وقرأ عامر، وحمزة، والكسائيّ " فَنَعِمّا " بفتح النون وكسر العين وتشديد الميم (البغدادي، 1400هـ، صفحة 190) (الأزهري أ.، 1991، الصفحات 227-228).

وحجّة من كسر النون والعين، أنّهم كسروا النون إتباعاً لكسرة العين، من أجل التقريب، وهي لغة هُذيْل (ابن خالويه ا.، 1401هـ، صفحة 102) (ابن زنجلة، دون تاريخ، صفحة 147) (القيسي، 2007، صفحة 362/ ج1) (السمين الحلبي، دون تاريخ، صفحة 609/ ج2).

وحجّة من قرأ بكسر النون وسكون العين، أنّه عدَّ " نَعِم" و " ما " كلمةً واحدةً، فسكّنها لأجل التخفيف (ابن خالويه ا.، 1401هـ، صفحة 102). والعلّة الصوتيّة في ذلك الثقل الموجود في حرف الحلق (العين)، " وكلّ ما كان أشدّ تسفّلاً كان أكثر استثقالاً" (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة 128/ ج7).

ومن قرأ بفتح النون وكسر العين، فأتوا بالكلمة على الأصل (ابن خالويه ا.، 1401هـ، صفحة 102) (ابن زنجلة، دون تاريخ، صفحة 147) (السمين الحلبي، دون تاريخ، صفحة 608/ ج2)، وهي لغةٌ جيدة (الأزهري أ.، 1991، صفحة 228/ ج1).

قال طرفة بن العبدى (سيبويه، 1988، صفحة 440/ ج4):

ما أقلَّت قَدَمٌ ناعِلَها نِعِمَ الساعُونَ في الحيّ الشُّطُرْ

نِعِمَ، بكسرتين، وورد الشاهد بزنة (فِعِل)، إتباعاً لكسر النون (سيبويه، 1988، صفحة 440/ ج4) (ابن مالك، 1990، صفحة 6/ ج3)؛ لأنّ الخروج من الشّيء إلى مثله أخفّ من الخروج إلى ما يخالفه" (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة 128/ ج7).

وورد الشاهد بروايةٍ أخرى، وهي (نَعِمَ) (كريم، 1996، صفحة 140/ ج2) (ابن جني أ.، 2010، صفحة 458/ ج2) (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 587/ ج2 مادة نعم)، بفتح النون وكسر العين على "اللّهجة الأولى الأصليّة" (حسن، دون تاريخ، صفحة 363)، واختلف رواية البيت في ديوان الشاعر، وهي:

خالتي والنّفسُ قِدْماً أنهم نعِم السّاعون في القوم الشّطرْ

فجاء الشاهد مضبوطاً في الديوان على الأصل أيضاً (ابن العبد، 2002، صفحة 45).

إنّ (نِعْم) و(بِئْس) فعلان ماضيان غير متصرفان لأنّ (نِعْم)، استعملت للمدح و(بِئْس)، موضوعة للذم، وإنّ الاختلاف الحاصل في صيغة (نِعِم) مشروطٌ في كل ما كان بزنة (فَعِل)، والحرف الثاني فيه حرفٌ حلقيٌّ، اسماً كان أو فعلاً.

وفيه أربع لغات، وهي:

الأولى: نَعِم، نحو: عَلِمَ، وهي الأصل كما ذكرت.

والثانية: نِعِم، كسرت النون إتباعاً لحركة العين، مثل: فِخِذ.

والثالثة: نَعْم، بفتح النون وسكون العين، نحو: فَخْذ.

والرابعة: نِعْم، بكسر النون وسكون العين نحو: فِخْذ (كريم، 1996، صفحة 140/ ج2) (ابن جني أ.، 1999، صفحة 356/ ج1) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة 361) (الاستراباذي، 1975، الصفحات 238-239/ ج4) (السيوطي ج.، دون تاريخ، صفحة 26/ ج3). وهي اللغة الغاشية.

إنّ الشاهد (نِعِم) كسرت فيه النون إتباعاً لكسرة الحرف الحلقي، وذلك نظير كسر فاء الكلمة التي تكون عينها حرفاً حلقياً نحو: شِعِير وبِعير ورِغِيف، فوقع الإتباع فيها لأجل التقريب بين الأصوات (ابن جني أ.، 2010، صفحة 401/ ج1).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

فشرط أن يكون الحرف الثاني في هكذا شواهد حرفاً حلقياً لابدّ منه، ففي لهجة من مالوا إلى الإتباع لم يكتفوا بمناسبة الفتحة مع حرف الحلق الساكن أو المفتوح، وإنّما تعدى ذلك إلى الكسرة، إذا كان حرف الحلق مكسوراً (النعيمي ح.، 1980، الصفحات 216-217).

ونجد أثرًا لظاهرة تأثر الحروف المتجاورة في إيثار الحركات، في بعض اللّغات السامية تتحول الفتحة إلى الكسرة، لتأثر الحركات بأصوات الحلق المحيطة بها، والمشكّلة بحركة (e) أو (آ) وأحياناً أخرى تكون مشكّلة بالضمة (بروكلمان، 1977، صفحة 54، 64).

ثانياً: أبنية الأفعال المضارعة:

إنّ اشتقاق مضارع الفعل الثلاثي من الماضي من أبرز المواضع التي تظهر فيها اختلاف البنية في شواهد اللّغة اللّهجِيّة، ومن ثمّ القراءات القرآنية.

وإنّ الأبواب الستة التي عالجها الصرفيون لا تخضع لقاعدة واحدة، فمن غير المعقول نسبتها إلى اللّغة الموحدة التي نزل بها القرآن الكريم، بل هي ثمرةٌ للهجاتٍ عربيةٍ متباينةٍ يؤيد ذلك ما نراه في اللّغات الساميّة، من وضوح في قاعدة اشتقاق الفعل المضارع من الماضي، ففي العبرية نجد أنّ الماضي في الغالب بزنة (فعَل)، مفتوح العين وأحياناً على وزن (فعِل)، ويندر أن يكون على وزن (فعُل)، بضمّ العين. ومضارع (فَعَل) في العبريّة (يفعُل)، ومضارع الوزنين الآخرين (يفعَل) (أنيس ا.، 1966، صفحة 32) (أنيس، 2003، صفحة 146).

وعلى سبيل المقارنة نجد أنّ قاعدة اشتقاق الفعل المضارع الثلاثي من الماضي في العبريّة يخضع لقاعدةٍ واحدة ثابتة بخلاف ما هو عليه في العربية.

وسأعرض لشواهد اللّغة والقراءات القرآنية، التي أتت الأفعال فيها من أبواب، تميزت فيها قبائل العرب بعضهم عن بعض في الفعل المضارع:

1- المضارع بين يَفْعِل ويَفْعِل:

قال تعالى (**وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ**) {الأعراف: ١٣٧}

قرأ ابن عامر وأبو بكر " يعرُشون " بضمّ الرّاء (البغدادي، 1400هـ، صفحة 292) (القيسي، 2007، صفحة 54/ ج2)، وهي لغة تميم (القرطبي، 1964، صفحة 272/ ج7) (عبد الباقي، 1985، صفحة 223) وقرأ باقي السبعة وآخرون" يعرِشون" بكسر الرّاء، وهي لغة الحجاز (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، صفحة 156/ ج5).

" يعرُشُ " فعلٌ مضارعٌ مشتقٌ من الفعل الماضي (عَرَشَ)، بزنة فَعَل، وإنّ القياس في (فعَل)، إذا خلت عين الفعل فيه ولامه من حروف الحلق واللّين، جاز فيه أن يأتي مضارعه بصيغتين: يفعُل، بضمّ العين، ويفعِل، بكسرها (السيوطي ج.، دون تاريخ، صفحة 207/ ج1).

إنّ ما حصل في الشاهد القرآني من قبيل المخالفة بين الحركات، قال ابن جنيّ:

"وإنّما دخلت يَفْعُل في باب فعَل يفعِل من حيث كانت كلّ واحدةٍ من الضمّة والكسرة مخالفةً للفتحة" (ابن جني أ.، 2010، صفحة 297/ ج1).

إنّ الضمة والكسرة صوتان ضيّقان، أمّا الفتحة فهي أكثرُ اتساعاً منهما، فلمّا كان ماضي (عرَش) مفتوح الرّاء، خالفوا بينه وبين المضارع، فجاء مضموم العين حيناً، ومكسوراً حيناً آخر، والسبب في اختلاف القراءتين، هو اختلاف اللّهجات.

ونظير ذلك في الاستعمال العربي:

قول كُثيّر عَزَّة (عزة، 1971، صفحة 437):

ولم أرَ مثلَ العينِ ضنّت بمائها عليّ ولا مثلي على الدمعِ يَحْسُدُ

وقول عمر بن أبي ربيعة (ابن أبي ربيعة، 1996، صفحة 113).

مَنْ يَنْهَ يُعصَ وَمَنْ يَحسِدَ ولا وَأَبي

ما ضرّها مَنْ وَشَى عِنْدي وَمَنْ حَسَداً

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

يَحْسُدُ، بضمّ السّين، ويَحْسِدُ، بكسرها، اشتقا من الفعل الماضي الثلاثي حَسَد، بمعنى تمنّى أن تتحول إليه نِعمتُه (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 113/ ج13).

وأشارَ الأخفش إلى أنّ بعض العرب استعمل يحسِدُ بكسر السّين، وقيل إن يحسُدُ، بضم السّين، هو المشهور (الجوهري، 1987، صفحة 465/ ج2 مادة حسد) (ابن منظور، 1414هـ، الصفحات 148–149/ ج3 مادة حسد) (الزبيدي، دون تاريخ، صفحة 25/ ج8 مادة حسد).

والحقّ أنّ العرب استعملت كلتا اللّغتين، فليس إحداهما أولى من الأخرى (الاستراباذي، 1975، صفحة 118/ ج1). قال أبو زيد الأنصاري: "طُفتُ في علیا قیس وتمیم مدةً طویلة أسأل عن هذا الباب... لأعرف ما كان منه بالضمّ أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، وإنّما يتكلمّ به كلّ امرئ منهم على ما يستحسِن ويستخفّ لا غير ذلك" (السيوطي ع.، دون تاريخ، صفحة 207/ ج1).

إنّ تراوح صيغة الفعل المضارع (يحسِدُ) ما بين الضمّ والكسر، لا يدخله في حيز الألفاظ التي شذّت عن الاطّراد في اللّهجة الواحدة (أنيس، 2003، الصفحات 148–149)؛ لأنّ "اضطراب اللّغة بين هاتين الحركتين وانعدام كلّ قاعدة للاختيار بينهما داخل في منطق اللّغة، ومظهر من مظاهر نظامها الصرفي وليس شذوذاً أو اضطراباً اعتباطياً" (البكوش، 1987، صفحة 181).

إنّ اللّغتين قد استعملتا معاً، إلاّ أنّ الأمر لا يخلو من الترجيح، وأرى أنّ الأكثر في الاستعمال هي صيغة (يحسِد) بالكسر، وذلك ما نلمس آثاره في لهجتنا الحديثة، ففي لهجتنا العامية التي نميل فيها عادّة إلى الخِفّة والسهولة، نستعمل صيغة (يحسِد) وذلك لأنّ الكسر أكثر وهو أخفّ من الضمّ.

2- المضارع بين يَفْعَل ويَفْعُل

ومما ورد بصيغة فعَل يفعَل، قوله تعالى: **(سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ)** {الرحمن: ٣١}، قوله تعالى " **سَنَفْرُغُ**"، قرئت بالتثليث.

وإنّ مضارع (فَرَغ) هو (يفرُغُ)، بضمّ الرّاء، وعلى هذه اللّغة نزل القرآن الكريم، وقرأ بها أكثر القرّاء، وقرأ قتادة، ويحيى بن عمارة، والأعمش " سَنَفرَغُ "، بفتح النون والرّاء، ووجّه السمين الحلبي (ت756هـ) هذه القراءة على وجهين: الأوّل أن يكون الفعل المضارع مشتقاً من (فَرَغَ)، بفتح الرّاء، ففتحت الرّاء في المضارع، لأجل حروف الحلق. أو أن يكون مشتقاً من (فَرِغَ)، بكسر الرّاء، ففتح الرّاء في صيغة المضارع على سبيل المغايرة (السمين الحلبي، دون تاريخ، صفحة 169/ ج10).

عدّ القدامى صيغة (فعَل يَفْعَل) فرعٌ على فعَل – يَفْعِل ويَفْعُلُ فهم يرون أنّ صيغة (يَفْعَل) جاءت لعلّة، وهي وجود حرفٍ حلقيٍّ وإنّ حروف الحلق تؤثر الفتحة، لأنها بعضٌ من الألف والألف حرفٌ منها، فيتحقق بذلك التشاكل (الشايب، 2004، صفحة 265) لأنهم حركوا عين (فعَل) بأقرب الحركات إلى حروف الحلق، ومّا ورد من هذه الصيغ على الأصل زأرَ يَزْئِرُ ونأم يَنْئِمُ.. (كريم، 1996، الصفحات 111–112/ ج2) (ابن السراج، دون تاريخ، الصفحات 102–103/ ج3) (ابن جني أ.، 1954، صفحة 206/ ج1).

إنّ الفتح العارض في المضارع بسبب الصوت الحلقي، ظاهرةٌ صوتية أصيلةٌ في اللّغات الساميّة.

ومن الأمثلة التي وقع فيها تحوّل حركة عين المضارع من الضم إلى الفتح، بسبب وجود حرفٍ حلقيٍّ في عين الفعل أو لامه (بروكلمان، 1977، صفحة 71):

في الحبشية : $yaftah$

وفي العبريّة : $yiftah$

وفي السريانية : $neftah$

وفي الآشورية : $ipte$

وأمّا الشاهد " سَنَفرُغُ " في الآية الكريمة، فإنّ السبب في اختلاف القراء في قراءته، اختلاف اللّهجات، فنسبت الصيغة بالضمّ إلى أهل الحجاز، والفتح إلى تميم (ابن القطاع، 1983، صفحة 467/ ج2).

ومما ورد من ذلك في الحديث النبويّ الشريف، قول النبي (ﷺ) (تَشْخَبُ[1*] أوداجُهُ دَماً" (ابن حنبل، 2001، صفحة 44/ ج4).

[1*] الشَّخْب: أي: الدَّم وكُلُّ ما سالَ، فَقَدْ شَخَبَ، وشَخَبَ أوداجَه دماً فانشَخَبَتْ، أي قطعها فسالت دماً. (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 485/ ج1 مادة شَخَبَ).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

تشْخَبُ، بزِنَة تَفْعَلُ، بفتح العين، وللحديث روايةٌ أخرى، وهي "تَشْخُبُ أوداجُهُ دَماً " (الأصبهاني، 1986، صفحة 108/ ج2). فورد الفعل المضارع (تَشْخُبُ)، بزِنَة يَفْعُلُ، مضموم العين.

إنّ (تَشْخَبُ) و(تَشْخُبُ)، اشتقا من الفعل الماضي شَخَبَ، بزنة فعَل. إنّ الفعل في (تَشخَب) العين فيه هو حرفٌ من حروف الحلق، والقياس فيه أن يتحرك بالفتحة، لأنّ الفتحة من موضع الألف كما ذكرت، واستبعدوا الضمّة والكسرة، لأنّها حركات عالية فيثقل عليهم النطق بها، أمّا الفتحة فهي أخفُّ عليهم وأقَّل مشقَّة، أي أنّ عِلة التّسفل في حروف الحلق، هي التي حالت دون مجيئ الفعل المضارع على الأصل، لأن الأصل فيه أن تكون حركة عين المضارع مخالفة لعين الماضي، أي تكون مكسورة أو مضمومة (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 206/ ج14)، وذلك ما أشرت إليه في موضع سابق من البحث.

نستشف من ذلك أنّ من ضمّ عين الفعل في " تَشْخُبُ " هو الأصل، وأنّ ورود الشاهد بروايتين جائز، فهو من الصيغ المشتركة التي يقع فيها الاشتراك (ابن قتيبة ع.، دون تاريخ، صفحة 481) (ابن سيده ع.، 1316هـ، الصفحات 208-209/ ج14) (الحميري، 1999، صفحة 3399/ ج6). إذ أنّ اشتراط مجيء (فعَل) مفتوح العين على (يَفْعَل)، بفتح العين، لحصول التناسب بين حروف الحلق المتسفلة وحركة الفتحة الخفيفة، متى ما انتفى الشرط لا يجيء (يَفْعَل) بالفتح، "إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط" (التفتزاني، 2011، صفحة 79).

3- المضارع بين يفعَل ويفعِل:

قال تعالى (**وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ**) {الحجر: ٨٢}، وقوله تعالى " **يَنْحِتُونَ** ".

قرأ الحسن " ينحَتُون " بفتح الحاء (ابن جني أ.، 1999، صفحة 5/ ج2) (شهاب الدين البناء، 1938، صفحة 276)، قال ابن جنيّ: "أجود اللّغتين نَحَتَ يَنحِتُ، بكسر الحاء، وفتحها لأجل حروف الحلق التي فيها، كسَحَرَ يسحَرَ" (ابن جني أ.، 1999، صفحة 5/ ج2).

وممّا ورد من ذلك في الشّعر قول عبد الله بن همام السّلولي (المبرد، 1997، صفحة 50/ ج1) (ابن السكيت، 2022، صفحة 158) (الأزدي، 1987، صفحة 746/ ج2 مادة رضع) (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 25/ ج1، 191/ ج7):

وذَمُّوا لنا الدّنيا وهُمْ يَرْضِعُونَهَا أفاويقَ حتّى ما يدرُّ لها ثُعُلُ

(**يَرْضِعُونَهَا**)، رضِعَ، بزنة فَعِل، مضارعه يَرْضَعُ، بفتح الضّاد ويَرْضِعُ، بكسره.

وروي الشاهد بروايةٍ أخرى، وهي: (يَرْضَعُونَهَا) (المبرد، 1997، صفحة 50/ ج1)، بفتح الضّاد.

إنّ السبب في اختلاف حركة عين الفعل في المضارع، هو اختلاف بنية الفعل الماضي.

إذ إنّ (يرضَع) من باب (تعِبَ يتعَب)، وهي لغة أهل نَجْد، مثل: تميم وقيس، أما (يرضَع) من باب ضرَب يضرِبُ، فهي لغة أهل الحجاز (الفيومي، دون تاريخ، صفحة 229/ ج1) (سلوم، 1986، صفحة 27) (النعيمي ر.، 2018، صفحة 148)، ويبدو أنّ الحجازيين أتوا بها على الأصل؛ لأنّهم لا يغيّرون حركات الأبنية، ويبتعدون عن التفريع (الجندي ا.، 1972، صفحة 176).

وإنّ قائل الشاهد (عبدالله بن همام)، ينتمي إلى قبيلة قيس (ابن قتيبة، 1423هـ، صفحة 637/ ج2) ولغة قبيلة هي فتح الضّاد في (يَرْضِعُونَهَا) لا بكسرها، ولا غرابة في ذلك، فالشعراء ينشد بعضهم شعر بعض، والشاعر يتحدث وفقاً لفطرته وسليقته اللّغويّة (العجارمة، 2013، صفحة 563/ ج2).

وقال الفرزدق (سيبويه، 1988، صفحة 39/ ج4) (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 154/ ج14):

وكومٍ تَنْعِمُ الأضيافَ عيناً وتُصبِحُ في مباركِها ثِقَالا

تَنْعِمُ، بزنة تَفْعِلُ، بكسر العين، نِعم فعلُ ماضٍ مضارعه بصيغتين، وهما: يَنْعَمُ ويَنْعِمُ، بزنة يَفْعَلُ ويَفْعِل، أي بفتح العين وكسرها (ابن قتيبة ع.، دون تاريخ، صفحة 483).

وعُدّت صيغتي يَنْعِمُ ويَنْعَمُ من الصيّغ التي جُمعت على وجه الشذوذ، مثل صيغة: (حَسِب يَحسِبُ ويَحْسَب)، والقياس فيها أن تأتي مفتوحة (سيبويه، 1988، صفحة 40/ ج4) (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 154/ ج14) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة 65/ ج10).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

إنّ نَعِم ينعِم لها طريقٌ أدّى بها إلى هذا الاشتقاق، وقد وضعها ابن جنيّ في باب اللّغات المركّبة، وفسّر طريق الاشتقاق فيها كالآتي:

إنّ الأصل في الفعل المضارع أن تكون صيغته مباينة لصيغة الماضي، وذلك باختلاف حركة عين الصيغتين، وأنّ الأفعال التي وردت وليس فيها هذه المخالفة أو المغايرة[2*]، وصفت بالندرة والشذوذ (أنيس، 2003، صفحة 144)، ووضّح ابن جنيّ ما هو مبهم في هذا الشاهد.

إذ يرى ابن جنيّ أنّ (يَنْعِم)، بكسر العين، اشتق من الفعل الماضي نَعَم، بزنة فَعَل، ووفقاً للقياس جاءت حركة عين المضارع مخالفة لحركة عين الماضي، أو أنّهم شبّهوا هذا النوع من الأفعال، المكسورة العين في الماضي والمضارع ببابِ (فعُل يفعُلُ)، فجاء (يَنْعِم) مكسور العين، كما ضمّوا في (ظَرُف) عين ماضيه ومضارعه، فحمل (نعِم ينعِمُ) على (كرُم يكرُمُ) (ابن جني أ.، 2010، صفحة 296/ ج1).

وورد الشاهد (تَنعِمُ)، برواية أخرى على الأصل وهي (تَنْعَمُ) (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 582/ ج12) (الزبيدي، دون تاريخ، صفحة 502/ ج33)، بالعين المفتوحة.

ونُسِبَ الكسر إلى عُليا مُضر، والفتح إلى سُفلاها (ابن قتيبة ع.، دون تاريخ، صفحة 483).

الأفعال المعتلة:

1- فعَل يفعُل في الفعل المثال (وَجَدَ):

قال جرير (الفارابي، 2003، صفحة 248/ ج3) (الجوهري، 1987، صفحة 547/ ج2 مادة وجد) (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 445/ ج3 مادة وجد):[3]

لَوْ شِئتِ قَدْ نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبَةٍ تدعُ الصَّوادي لا يَجُدْنَ غليلاً

يجُدنَ، وجَدَ الشَّيء يَجِدُه – بكسر الجيم وُجوداً ويَجُدُه بضمّ الجيم لغةٌ عامريّةٌ، وهي نادرة في باب الفعل المثال (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 445/ ج3 مادة وجد). لأنّ الأصل فيما كان بزنة (فَعَل) وفاؤه واواً أن تكون العين في صيغة المضارع مكسورةً، نحو وَعَدَ يَعِدُ وَوَزَن يَزِنُ ووَرَدَ يَرِدُ (ابن جني أ.، 2000، صفحة 443/ ج2).

وإنّ (يَجُدُ)، بضمّ الجيم لغةٌ في يَجِدُ، قال سيبويه: "ناسٌ من العرب يقولون: وَجَدَ يَجُدُ، بضمّ الجيم في المستقبل (سيبويه، 1988، صفحة 53/ ج4).

وعُدّ هذا الشّاهد صيغةً شاذّةً اشتقت من ماضي فَعَل الذي فاؤه واواً، فلمّا جاء مضارع وَجَدَ، بزنة يَفْعُل حذفت فيه الواو؛ لأنّ الضمة عارضةٌ، والأصل فيه الكسرة، فحذفت الواو مع الضمة، قياساً على حذفه مع الكسرة (ابن جني أ.، 1954، صفحة 187) (السيرافي، 2008، صفحة 435/ ج4) (ابن عصفور، 1996، صفحة 122).

إنّ ضمّ عين مضارع (وجَدَ) المقيّدة بمعنى المَوَجَدة والوجدان هي لغةٌ تخصُّ بني عامر دون غيرهم في هذه الكلمة فقط؛ لأنّ القياس في المثال المعتل بالواو أن لا يجيء إلاّ من باب ضرَب – يضرِبُ (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة 61/ ج10) (الاستراباذي، 1975، الصفحات 53-54/ ج4).

وذهب الدكتور أحمد علم الدين الجندي إلى خلاف ذلك، فيرى أنّ هذه اللّهجة لا تخصّ بني عامر فقط، وضم عين المضارع يكون في كل ما كان فاؤه واواً من المثال (الجندي أ.، 1978، صفحة 580/ ج2).

وأرجح أنّ الشاهد استعمل بهذه اللّهجة على ألسنة الناطقين به، وهم ممّن تأثروا بلغة العامريين فآثروا الميل إلى الإتباع لتحقيق الانسجام الصّوتي، والاتباع هنا هو من نوع المدبر لتأثر حركة عين الفعل بحركة اللّام، وذلك أخفّ وأسهل في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضمّ (المعايطة، 2009، صفحة 120).

[2*] المخالفة: مصطلح استعمله ابن جني، أما المحدثون فعبّروا عنه بمصطلح المغايرة.

[3] ونسب البيت إلى لبيد بن ربيعة، وأغلب الظن أنّ البيت لجرير، ورواية البيت في ديوانه هي:

لو شئتِ قد نَقَع الفؤادُ بمَشرَبٍ يَدَعُ الحَوائِمَ لا يَجِدْنَ غَليلا. (جرير، 1986، صفحة 364)

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

2- الفعل لأجوف بين يَفْعُل ويَفْعَل:

قال الراجز (الأزدي، 1987، صفحة 1308/ ج3 باب اللغات عن أبي زيد) (ابن جني أ.، 2010، صفحة 297/ ج1):

يا ميّ لا غرْو ولا مَلاما في الحبّ إنّ الحبّ لن يَدَاما

وقال آخر (ابن جني أ.، 2010، صفحة 298/ ج1) (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 91/ ج2):

بُنَيّ يا سيدة البنات عِيشِي ولا يُؤْمَنُ أن تَماتي

(يَداما) و(تماتي)، فعلان أجوفان، والفعل الأجوف: هو ما كانت عينه أحد أصوات العلّة، الواو، والياء، والألف، نحو: قال وباع (الجرجاني، 1987، صفحة 41).

إنّ القياس الصرفي في الفعل الأجوف الواوي أن يكون بزنة (فَعَل- يَفْعُل)، نحو: قامَ يقُوم، وقال يقُول (الاستراباذي، 1975، صفحة 118/ ج1).

تقول العرب: مِتُّ ودِمتُ، ولغةٌ أخرى فيهما: مُتُّ. والضمّ فيه من باب (فعَل يَفْعُلُ)، تحو: قال يقُولُ، ومِتَ ودِمَتُ المضارع منهما: يَمَاتُ ويَدَامُ (الأزدي، 1987، صفحة 1307/ ج3) (ابن خالويه، 1985، صفحة 201).

وورد الشّاهدان (دُمتُ) و (مُتُّ) في القرآن الكريم بالضمّ.

قال تعالى (**إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا**) {آل عمران: ٧٥}.

قرأ يحيى بن وثّاب " ما دُمْتُم " بكسر الدّال " (خالويه، دون تاريخ، صفحة 27)، فجاءت قراءته على لغة من قال دِمْتُ تدامُ، بزنة فِعِل يفعَل، وهي لغة أزد السَّراة (النحاس، 1988، صفحة 166/ ج1) (الزجاج، 1988، صفحة 433/ ج1) (الدمشقي، 1998، صفحة 388/ ج2).

وفي قوله تعالى: (**وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ**) {آل عمران: ١٥٧}.

قرأ أبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم " مُتم " بضمّ الميم وباقي القرّاء بالكسر، وهما لغتان، والمعنى فيهما واحد (السمرقندي، دون تاريخ، صفحة 260/ ج1).

نسب الكسر في (دِمتُ) و (مِتُّ) إلى أهل الحجاز وطيّي وأزد السّراة، والمضارع في هذه اللّغة مفتوح العين، وهما: يَدَام ويَمَات (الأزدي، 1987، صفحة 1307/ ج3) (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 119/ ج6) (القرطبي، 1964، صفحة 117/ ج4) (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، صفحة 219/ ج3).

وإنّ القراءة بالضمّ على الأصل، أما الكسر فإن لم يكن أصلاً، إلاّ أنّه الأكثر في الاستعمال (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، صفحة 406/ ج3).

ولم يلتزم هؤلاء القرّاء في قوله تعالى " مُتّم " بالقراءة على الأصل على الرغم مما عرف عنهم في المحافظة على التراث الحجازي (العجارمة، 2013، صفحة 207).

ويرى ابن جنيّ أنّ هذين الشّاهدين مركّبان من لغتين: فَمِتُ ودِمتُ مضارعهما (تَمَاتُ وتَدَامُ)، أمّا مُتُّ ودُمتُ فمضارعهما يَمُوتُ ويَدومُ "ثم تلاقى صاحبا اللّغتين، فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا بعض لغة هذا فتركّبت لغةٌ ثالثة" (ابن جني أ.، 2010، الصفحات 297-298/ ج1).

وتابعه في ذلك ابن يعيش (ت643هـ)، والرضي (ت686هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، والسيوطي (ت911هـ) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة 154/ ج7) (الاستراباذي، 1975، صفحة 136/ ج1) (الأندلسي، 1998، صفحة 156/ ج1) (السيوطي ع.، دون تاريخ، صفحة 265/ ج1).

وأرجح أن تلك الصيغ استعملت في لهجةٍ عربيّةٍ قديمة وفصيحة، وصيغة (يَمات) و(يَدام)، بالألف لغة قديمة طال عهدها، فصارت موروثاً في قبائل العرب الغربية، ومن ثم تركت أثرها في اللّهجات العاميّة الحديثة، كما في سوريا (رابين، 1986، صفحة 362).

مضافاً لذلك فإنّ الفعل الأجوف من الصيغ التي تطرأ عليها التغيرات في اللّغات الساميّة، لأنّ الجذور التي تضم أشباه الحركات هي جذورٌ ضعيفة في العربيّة وأخواتها الساميّات، ممّا يجعلها أكثر عرضّة للتطور اللّغوي (عبود، 2012، صفحة 170).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

3- الفعل الناقص بين يفعَل ويفعِل ويفعُل:

قال الراجز (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 198/ ج15 مادة قلا):

أيامَ أُمِّ الغَمْرِ لا نَقْلاها وَلَوْ تَشاء قُبِّلَت عَيْناها

قال أبو محمَّد الفقعسي (الأنباري، 1992، صفحة 333/ ج2) (الجوهري،1987، صفحة 51/ ج1) (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 13/ ج16):

لمّا رأته ذَرِئت مَجَاليه يَقْلي الغَوَاني والغواني تَقْليه

"القِلَى: البُغْض، تقول: (قَلاهُ) يقليه (قِلًى) و(قَلَاءً) بالفتح والمَدّ ويقلاهُ لغةُ طيييء" (الرازي، 1999، صفحة 260).

اشتق المضارع في الفعل الماضي (قَلَى)، معتل اللّام، بصيغتين، وهما يَقْلَى، بزنة يَفْعَل، وهي لغةٌ ضعيفةٌ، وصفت بالشذوذ، والأخرى: يَقْلِي، بزنة يَفْعِل، وهي الأصل في اللّغة الفصيحة (ابن مالك، 1990، صفحة 445/ ج3) (الاستراباذي، 1975، صفحة 124/ ج1).

أي أنّ الأصل في هذه الصيّغة (يَقْلِي)، بكسر اللّام، ففتحت اللّام، وانقلبت الياء ألِفاً، وهي لغة طيّيء (ابن مالك، 1990، صفحة 445/ ج3) (الأندلسي، 1998، صفحة 160/ ج1)، ووصفها الأزهري بأنّها قليلة وغير جيّدة (الأزهري أ.، 2001، صفحة 225/ ج9).

أمّا الرضي فأشار إلى أنّها ضعيفةٌ، وهي لغة بني عامر (الاستراباذي، 1975، صفحة 125/ ج1).

عدّ سيبويه صيغة (قَلَى يقلَى)، بفتح عين الفعل في الماضي والمضارع، أنّها جاءت قياساً على صيغة الفعل (قرأ يقرأ)، ونحوه (سيبويه، 1988، صفحة 105/ ج4)، والأمر ليس كذلك فإنّ توافق حركتي عين المضارع وعين الماضي (قرَأ يقرَأ)، سببه وجود علّةٍ صوتيّةٍ، وهي أنّ لام الفعل فيه (الألف) حرفٌ من حروف الحلق، ففتحت عين المضارع، للمجانسة الصوتيّة (ابن مالك، 1990، صفحة 445/ ج3).

أمّا الشاهد (قَلَى يقلَى) هو من قبيل لغاتٍ تداخلت فتركّبت، فقَلَى، بفتح اللّام، المضارع منه (يَقْلِي) بكسر اللّام، أما (يَقْلَى) فقد أُشتق من الفعل قَلِيَ، بزنة فَعِل من باب تعِب يَتْعَب (ابن جني أ.، 2010، صفحة 295/ ج1) (السيوطي ع.، دون تاريخ، صفحة 263/ ج1)، فلما حصل التداخل، أخذ كلُّ واحدٍ ماضي لغته، وضمّ إليه مضارع اللّغة الأخرى فتركّبَت لغةٌ ثالثة (الفيومي، دون تاريخ، صفحة 515/ ج2).

ونظير ذلك في شواهد اللّغة، قول الراجز (ابن جني أ.، 2010، صفحة 299/ ج1) (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 14/ ج4):

يا إبِلي مَا ذامُهُ فَتَأْبِيَهْ ماءٌ رَواءٌ ونَهِيٌّ حَوْلِيَهْ

فَتَأْبِيَهْ، اشتق من ماضي أَبَى الشّيء، بمعنى كَرِه، فجاء الشاهد: تأبِيَه، بزنة يَفْعِل، وذلك هو القياس، نحو أتى يأتي (ابن سيده ع.، 2000، صفحة 558/ ج10).

أمّا قول الأعشى (الفراهيدي، دون تاريخ، صفحة 67/ ج3) (ابن قيس، دون تاريخ، صفحة 11)

ولمِثْلِ الذي جَمَعتَ لَرَيْب الدَّهْر يَأبَى حُكُومَةَ المُقتالِ

يأبى بزنة (فَعَل يَفْعَل)، أتى مفتوح العين، والقياس فيه الكسر، فشذّ عن القياس، ووجه الشّذوذ فيه، أنّهم شبّهوا الألف بالهمزة، فكأنَّ لام الفعل (أبى) همزةٌ، كما في قرأ يقرَأُ، بفتح الرّاء، فقالوا: أبىَ يَأبَى، لأنّهم شبّهوا الألف بالهمزة (النمري، 1982، صفحة 57).

ووجِد هذا التطور اللّغوي في اللّغة العبريّة، فحصل في بنية الفعل اللّازم نظير ما حصل في لغة طيييء (رابين، 1986، صفحة 364).

وأرى سواء كانت هذه اللّغة عامريّة أم طائية، فما جاء منها بزنة فَعَل يَفْعَلُ، ممّا لامه وعينه ليست حرفاً حلقياً، فهي ليس من قبيل تداخل اللّغات، بل هي لغةٌ فصيحةٌ فاشية (حسن، دون تاريخ، صفحة 969).

وممّا ورد في كلام العرب، بزنة (يَفْعَل) و (يَفْعُل).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

قول عمرو بن أحمر الباهلي (الأزدي، 1987، صفحة 846، 1072/ ج2 سغي):

كأنّ اللّيلَ لا يَغْسَى عَلِيهِ إذا زَجَرَ السَّبَنْداةَ[4*] الأَمُونا

وورد الشاهد بروايةٍ أخرى، وهي الضمّ:

كأنّ اللّيلَ لا يَغْسُو عَلَيْهِ إذا زَجَرَ السَّبَنْتاةَ الأَمُونا

غَسَا اللّيلُ يَغْسُو، وغَسِيَ يَغْسَى، وأغسى يُغسي، أي: أظلم (الأزدي، 1987، صفحة 846/ ج2 سغي).

إنّ غَسَا يَغسا مثل أبى يَأْبَى، كذلك شبّهوا الألف في آخره بالهمزة، او أنْ تكون لغةً طائيةً (ابن جني أ.، 2010، صفحة 299/ ج1) (الاستراباذي، 1975، صفحة 124/ ج1).

وجوّز ابن جنيّ أنْ يكون الشاهد من تداخل لغتين ثمّ تركّبها لأنّ غَسَا، بفتح السّين المضارع منه (يَغْسو)، أمّا (يَغسى) فقد اشتق من الماضي (غَسِى) بزنة (فَعِل) (ابن جني أ.، 2010، صفحة 299/ ج1).

3- الفعل المضّعف بين (يَفْعَل) و(يَفْعِل) و (يَفْعُل):

الفعل المضّعف هو: ما كانت عينه ولامه من جنسٍ واحد نحو مرَّ ومدَّ (عبد الحميد، 1995، صفحة 143) (الجرجاني، 1987، صفحة 39).

إنّ القياس في الفعل المضّعف المتعدي بزنة فَعَل، أن يأتي مضارعه على (يَفْعُل) – بضمّ العين. أمّا اللّازم منه، فيأتي بزنة (يَفْعِل) – بكسر العين (ابن عصفور، 1996، صفحة 120) (الاستراباذي، 1975، صفحة 134/ ج1) (السيوطي ع.، دون تاريخ، صفحة 45، 73/ ج2).

وشذّت بعض شواهد الفعل المضعّف عن هذا القياس، ومنها قول عنترة بن شَدَّاد العَبْسي (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 260/ ج2 مادة هرر) (ابن شداد، 1964، صفحة 106):

حَلَفْنا لَهُم والخيلُ تَرِدِي بنا معاً تُزايلُكُمْ حتى تَهِرّوا الغواليا

تَهِرّوا، هَرَّ الشّيء يهُرّه ويهِرّه إذا كرهه، إنّ الأصل في (هرَّ) المضعّف الثلاثي المتعدي، أن يأتي مضارعه بزنة (يَفْعُل)، بضمّ العين، والفعل (هَرَّ) من الأفعال التي وصفت بالندرة، فجيء به بزنة (يَفْعِل)، كما في شاهد عنترة، على باب (ضَرَبَ يضرِبُ) (السيوطي ع.، دون تاريخ، صفحة 108/ ج2).

ينتمي الشّاعر عنترة بن شداد إلى القبائل النجديّة (الزركلي، 2002، صفحة 91/ ج5)، وقد آثرت القبائل النجديّة في الفعل الثلاثي المضعّف صيغة (فَعَل، يَفْعِل)، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، فجاء الشّاهد في لغته، موافقاً للغة القبائل النجديّة.

ومن شواهد الفعل المضعّف (لَبّ يلَبُّ ويلِبُّ).

ومن ذلك حديث الزّبير " أنّ أُمَّهُ قالت أضرِبه كَيْ يَلَبَّ ويَقُودَ الجيش ذا الجَلَب" (الجزري، 1979، صفحة 281/ ج1) (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 17/ ج3).

يَلَبّ، أي: يصيرُ ذا لُبِّ، لَبَّ يَلَبُّ، بفتح اللّام في الماضي والمضارع، مثل: عَضَّ يَعَضُّ، وهي لغة الحجاز، أما لَبَّ يَلِبُّ، بزنة فَرَّ يَفِرُّ، فهي لغة أهل نَجْد، وهي الأصل (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 223/ ج4) .

وأرى أنّها أتت بالفعل المضارع مفتوح الياء؛ للمزاوجة مع جَلَبَ، ومن ثمّ فلا علاقة لذلك بلغتها.

ومن شواهد الفعل المضعّف صَدَّ يَصِدُّ، ومنه ما وردَ في قوله تعالى:(**إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ**) {الزخرف: ٥٧}.

قرأ نافع، وابن عامر، والكسائي " يصُدُّون " بضمّ الصّاد، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة " يَصِدُّون " بكسر الصّاد (البغدادي، 1400هـ، صفحة 587) (ابن زنجلة، دون تاريخ، صفحة 652).

إنّ حجّة من يضمّ " يصُدُّون " أنهما لغتان، متفقتان في المعنى.

[4*] السَّبَنْداة: النّاقة الجريئة على التيسر.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

نحو شَدّ يشِدُّ ويشُدُّ (ابن زنجلة، دون تاريخ، صفحة 652)

ومنهم من فرّق بينهما في المعنى، فقوله تعالى: " يصِدُّون " بكسر الصّاد، بمعنى يضجُّون، و " يصُدُّون بضمّ الصّاد، أي: يُعرضون عن الحقّ (النحاس، 1988، صفحة 376/ ج6) (ابن زنجلة، دون تاريخ، صفحة 322).

إنّ الأصل في المضعّف اللّازم، أن يأتي مضارعهُ، بزنة يَفْعِل – مكسور العين، أما (صَدَّ)، فإنه من الأفعال النادرة، التي جاءت باللّغتين معاً (ابن قتيبة ع.، دون تاريخ، صفحة 479).

إنّ اختلاف العرب في أوزان افعل وأبنيتها وضبط حركاتها، دليلٌ على عدم استقرار هذه الأفعال آنذاك.

قال أبو زيد الأنصاري: "إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فَعَل، فأنت في المستقبل بالخيار: إن شئت قلت يَفْعُلُ بضمّ العين، وإن شئت قلت يَفْعِلُ بكسرها" (الفيروزآبادي، 2005، صفحة 28/ ج1).

وأنّ النصوص الشعرية أثبتت أنّ الأفعال لم تأتِ في أوزانها وأبنيتها على نمطٍ ثابتٍ، فقد يكون الفعل الواحد من باب (نَصَرَ) في قبيلةٍ معيّنةٍ، ومن باب (ضَرَبَ) عند الأخرى (السامرائي، 1968، صفحة 46).

واستمرّ هذا التذبذب في أبنية الأفعال إلى ما بعد القرن الثاني للهجرة، وذلك بعد أن تشكّلت قواعد لغويّة ثابتة، لاسيّما في الأفعال التي يكثر تداولها في لغة الخطاب، أي أنّ اختلاف الألسنة أدّى إلى اختلاف الحركات (السامرائي، 1968، صفحة 46).

فعل وأفعل:

قال تعالى (وَلَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ) {آل عمران: ١٧٦}

قرأ نافع قوله تعالى " ولا يُحْزِنك " بضمّ الياء وكسر الزّاي في كلّ القرآن، إلاّ قوله تعالى : (**لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ**)}الأنبياء: ١٠٣}. فوافق القرّاء في قراءتها. وقرأ الباقون قوله تعالى " يَحزُن "، بفتح الياء وضمّ الزّاي في كلّ القرآن (البغدادي، 1400هـ، صفحة 219) (الأزهري أ.، 1991، صفحة 281/ ج1) (ابن زنجلة، دون تاريخ، صفحة 181).

و " اللّغة الجيدة: " لا يَحْزَنُك " بفتح الياء، فـ (حَزَن يَحزَن) هو الأفشى في القرآن، وقراءة نافع (أحزن يُحْزِن) لغةٌ صحيحةٌ أيضاً (الأزهري أ.، 1991، صفحة 131/ ج1).

إنّ (حَزَن يَحْزَنُ) من باب تَعِب، ويتعدّى بالحركة في لغة قريش، فيقال: حَزَنني الأمر يَحْزُنُني من باب قتلَ (الفيومي، دون تاريخ، صفحة 134/ ج1) (الغوث، 1997، صفحة 219)، و(أحزَن)، بزنة (أفْعَل) لغة تميم (السجستاني، 1996، صفحة 62) (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 111/ ج13 مادة حزن) (الفيومي، دون تاريخ، صفحة 134/ ج1 مادة حزن).

إنّ الاختلاف في قراءة الشّاهد القرآني، لم ينتج عنه اختلاف في المعنى، فورد الفعل (حَزَن) فيه بصيغتين، والسبب هو اختلاف اللّهجات، قال ابن درستويه (ت347هـ): "لا يكون فَعَل وأَفعَل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناءٍ واحدٍ، إلاّ أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأمّا من لغةٍ واحدةٍ فمحالٌ أن يختلف اللّفظان والمعنى واحد" (السيوطي ع.، دون تاريخ، صفحة 384/ ج1).

ومّا ورد في الحديث النبوي الشريف، قول النبي (ﷺ): "وَلَنْ تَجْزِيَ عَن أَحَدٍ بَعدَكَ" (البخاري، 1422هـ، صفحة 17/ ج2).

تَجْزِي: جَزَى الأمرُ يَجْزِي جَزَاءً، مثل: قَضَى يَقْضي، وأجزأ مثل جَزَى في المعنى (الفيومي، دون تاريخ، صفحة 100/ ج1).

فتجزي: بمعنى: تقضي، نحو قولهم (الأخفش، 1990، صفحة 95/ ج1)، "ولا تَجْزي عنك شاة" و "يجزي عنك درهم "، وهذه لغة الحجازيين، لأنّ الغالب في لغتهم عدم الهمز، وخالفهم في ذلك بنو تميم، فيقولون في المعنى ذاته: أجْزَأت عنه، وتُجزي عنه (الأخفش، 1990، صفحة 95/ ج1) (معن، 2001، صفحة 127).

وفرّق الزّجاج بين الصّيغتين في المعنى، فقال: " وجَزيته على " فعِلهِ " كافأتُهُ " عليه "، وأجزيتُ عن فلانٍ: إذا قُمتُ مقامَه " (السجستاني، 1996، صفحة 63).

ومثله التبريزي فأشارَ إلى أنّ جَزَى، بغير همز، بمعنى: قضى، وأجزأ بزنة أفْعَل، بمعنى: كفى (التبريزي، 1987، الصفحات 1239-1240/ ج3).

وممّا وردَ في مأثور الحديث، بروايتين، قول عمر بن الخطاب: "إذا أجْريتَ الماءَ على الماءَ جَزى عنك" (الجزري، 1979، صفحة 270/ ج1)، وروى الشاهد (جزى) بالهمز أيضاً.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

وممّا وردَ من ذلك في الشعر، قول الكُمَيت (الفراهيدي، دون تاريخ، صفحة 34/ ج2) (ابن جني أ.، 2010، صفحة 830/ ج3) (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 228/ ج14) (السيوطي ع.، دون تاريخ، صفحة 339/ ج2) (الأسدي، 2000، صفحة 132):

أَبَرِقْ وأَرْعِدْ يا يزيـــ ـــد فما وعيدُك لي بِضَائِرْ

(أَبْرَق) و (أَرْعَدْ)، أرعَدَ لي فلانٌ وأبرَق، إذا هدّدَ وأوعدَ، أي يظهر لي علاماتٌ، بأنّ يأتي إليّ منه شرًّا (الفراهيدي، دون تاريخ، صفحة 34/ ج2).

إنّ (رعَدَ وأَرعَدَ) و (بَرَق وأَبْرَقَ) لا فرق بينهما في المعنى (الأزهري أ.، 2001، صفحة 123/ ج2). وكلاهما بمعنى: تهَدَ وأوعدَ (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 228/ ج14).

أَنكر الأصمعي الصيغة المزيدة (أَبْرَق) و (أَرْعَدَ)، فلمّا سُئِل هل تجيز (تُبرق) و(تُرعد)، فلم يُجز غير (تَبْرُق) و (تَرْعُد) التي اشتقت من الصيغة المجرّدة (بَرَقَ) و (أرعَدَ)، بزنة فَعَل (السجستاني، 1996، صفحة 150). ووصف شاهد الكُمَيت باللّحن، فلم يكن يعتدّ بلغته، ولا يأخذ عنه، فقال عنه: "إنّه جُرمقانيّ من أهل الموصل ولا آخذ بلغته" (ابن جني أ.، 2010، صفحة 830/ ج3).

إنّ (رَعَدَ وأَرعَدَ) و (بَرَقَ وأَبرَقَ)، لغتان بمعنى واحد، ففي رواية أبي حاتم السجستاني حينما سأل أعرابياً من بني كلاب، فقال: أبو زيد الأنصاري له، لستم تحسنون أن تسألوه، فسأله قائلاً، كيف تقول: إنك لتُبرق في التهدد، فقال الأعرابي أفي الجخيف، أي في التهدّد، قال: نعم، قال الأعرابي: إنّك لتُبرق لي وتُرعد" (السجستاني، 1996، صفحة 150) (ابن جني أ.، 2010، صفحة 830/ ج3) (السيوطي ع.، دون تاريخ، صفحة 340/ ج2).

والحقيقة أن الصيغتين في شاهد الكُميت، متفقتان في المعنى، وإنّ الاختلاف بينهما في أبنيّة يعود إلى الاختلاف بين اللّهجات، ولاسيما إنّ الحجازيين لا يهمزون، لذا فلا غرابة في استعمالهم الصيغة المجردة.

ونظير ذلك، قول الأعشى (ابن جني أ.، 2010، صفحة 845/ ج3):

لئن فَتَنْتَني لهيَ بالأمسِ أفتنت سعيداً فأضحى قد قَلَى كلّ مُسلمِ

فتنتني، وافتنت، بزنة فَعَل وأَفْعَلَ

إنّ (فَتَن) الفعل المجّرد أقوى من أفتن المزيد، وأنّ الأصمعي لما أنشد الشاهد بصيغة أفعل المزيدة، قال: هذا مُخنّث، ولَست آخذ بلغته" (ابن جني أ.، 2010، صفحة 845/ ج3).

نسيت صيغة (أفتن) إلى تميم وربيعة وأهل نجد أما (فتن) فهي لغة أهل الحجاز (الفراء، دون تاريخ، صفحة 394/ ج2) (الأزهري أ.، 2001، صفحة 221/ ج4) (المطلبي، 1978، صفحة 186).

ومسوّغ ذلك أنّ تميم مالت إلى التخلص من توالي الحركات على الفعل، واستعمال بنية الفعل المزيد يجنّبهم ذلك، ولاسيّما إنهم مالوا في العموم إلى التخفيف، والتخلص من الحركات (المطلبي، 1978، صفحة 184) (المصاروة، 2009، صفحة 83).

وممّا يثبت أصالة الصيّغتين في العربيّة، وجود الصيغة المزيدة (أَفْعَل) في اللّغات الساميّة، إلاّ أنها جاءت بأشكالٍ متعددة، منها: (هفعل) في الكنعانية القديمة، و(هفعيل) في اللّغة العبرية، و (سفعل) في المعينية والحضرمية والقتبانية والأوسانية (السجستاني، 1996، صفحة 58) (بروكلمان، 1977، صفحة 110).

والراجح أنّ اختلاف بنية اللّفظتين بسبب اختلاف اللّهجات، فمن غير المعقول أنّ الرجل في البيئة الواحدة يتكلّم بالصيغتين في الوقت ذاته، وفي حال حصول ذلك، فيترتب على ذلك اختلاف المعنى بين الكلمتين (الجندي أ.، 1978، صفحة 621/ ج2). ومن فرّق بينهما فقد أجاز ورودهما في بيئةٍ واحدةٍ، وفي آنٍ واحد.

وممّا اختلف في معناه في شواهد القراءات، قوله تعالى:(**نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ**) {النحل: ٦٦-٦٧}.

قرأ أهل المدينة، وابن عامر، ونافع وعاصم، قوله تعالى " نَسقِكُم" بفتح النون، وباقي القرّاء قرءوا بالضمّ.

وفرّق أبو عبيد بينهما في المعنى، فاختار القراءة بالضمّ؛ لأنّها شرابٌ دائم. وروي الكسائي أنّ العرب تقول: " أَسْقيته نهراً، وأسْقيته لبناً، إذا جعلتُ له سُقياً دائماً، فإذا أراد أنّهم أعطوه شِرْبةً، قالوا سقيناه" (الثعالبي، 2002، صفحة 25/ ج6).

ومن قرأ " نُسْقيه " بالفتح، جعل اشتقاقه من (سَقَى)، بزنة فَعَل، ومن قرأها بالضمّ، فالأصل فيه: أسْقَى، بزنة أفْعَل المزيدة بالهمزة.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

ونظير ذلك في الشّعر، قول لبيد (الفارابي، 2003، صفحة 105/ ج4) (الأزهري أ.، 2001، صفحة 181/ ج9) (ابن جني أ.، 2010، صفحة 291/ ج1) (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 169/ ج14) (ابن ربيعة، 2004، صفحة 71):

سَقَى قَوْمي بني مَجْيد وأَسَقى نُمَيرا والقبائلَ مِنْ هِلالِ

(سَقَى وأَسقَى) فرّق بعض اللّغويين بين الكلمتين في المعنى، فـ (سَقَى)، بمعنى: سَقَى ماءً لشفته، أما أَسْقَيته، أي: جعلت له سُقيا دائماً لأرضه. وقال بعض اللّغويين لا فرق بينهما في المعنى وأنهما من قبيل اختلاف اللّغات (الفارابي، 2003، صفحة 105/ ج4) (الأزهري أ.، 2001، صفحة 181/ ج9) (ابن سيده ع.، 1316هـ، صفحة 304/ ج4) (النحاس م.، دون تاريخ، صفحة 238).

الخاتمة والنتائج:

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1- إنّ حصول التغاير في حركة عين الفعل الماضي، غالباً ما يحصل بسبب الاختلاف اللّهجيّ، فيختار منشئ النص حركة معيّنةً، وذلك يمثل النمط الصّرفي الخاصّ في لغة القبيلة التي ينتمي إليها.

2- أثبتت شواهد الأفعال التي احتجّ بها اللّغويون، أنَّ الأفعال في أبنيتها وأوزانها لم تخضع لقاعدةٍ ثابتةٍ، فقد يكون الفعل الواحد من باب (نَصَرَ) عند قبيلةٍ معيّنةٍ، ومن باب (ضَرَب) عند قبيلةٍ أخرى.

3- أثبتت شواهد الأفعال أنَّ صيغتي (فَعَلَ) المجردة و(أَفْعَلَ) المزيدة صيغتان أصليتان في اللّغة العربيّة، وأنّ تفضيل استعمال إحداهما على الأخرى يعود لأمرين، هما: تحقيق زيادة في المعنى، وأو أن يكون استعمال إحدى الصيغتين خاصٌّ بقبيلةٍ دون الأخرى، ولا يكون آنذاك هناك فرقٌ في المعنى.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ابن السراج، محمد بن سهل. (دون تاريخ). الأصول في النحو. (تحقيق: عبد الحسين الفتلي، المحرر) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن السكيت، يعقوب بن اسحاق. (2022). إصلاح المنطق (المجلد 1). (تحقيق: محمد مرعب، المحرر) مطبعة دار إحياء التراث العربي.

ابن العبد. (2002). ديوان طرفة بن العبد (المجلد 3). (شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن القطاع، علي بن جعفر. (1983). كتاب الأفعال (المجلد 1). بيروت: عالم الكتب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (1954). المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (المجلد 1). بيروت: دار إحياء التراث القديم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1999). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. وزارة الأوقلف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (2000). سر صناعة الإعراب (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (2010). الخصائص (المجلد 2). (تحقيق: علي النجار، المحرر) بيروت، لبنان: عالم الكتب.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (2001). مسند الإمام أحمد بن حنبل (المجلد 1). (تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، المحرر) مؤسسة الرسالة.

ابن خالويه. (دون تاريخ). مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع. القاهرة: مكتبة المتنبي.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1401هـ). الحجة في القراءات السبع (المجلد 4). (تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، المحرر) بيروت، لبنان: دار الشروق.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1985). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
ابن ربيعة. (2004). ديوان لُبيد بن ربيعة (المجلد 1). (اعتنى به: حمدو طماس، المحرر) بيروت، لبنان: دار المعرفة.
ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد. (دون تاريخ). حجّة القراءات. (حققه وعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، المحرر) دار الرسالة.
ابن سيده، علي بن اسماعيل الأندلسي. (1316هـ). المخصص (المجلد 1). مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.
ابن سيده، علي بن اسماعيل. (2000). المحكم والمحيط الأعظم. (تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
ابن شداد، عنترة. (1964). ديوان عنترة بن شداد. (تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المحرر) المكتب الإسلامي.
ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي. (1996). الممتع الكبير في التصريف (المجلد 1). بيروت: مكتبة لبنان.
ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (دون تاريخ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (علق عليه: الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي، المحرر) بيروت، لبنان: دار القلم.
ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (1423هـ). الشعر والشعراء. القاهرة: دار الحديث.
ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (دون تاريخ). أدب الكاتب. (تحقيق: محمد الدالي، المحرر) مؤسسة الرسالة.
ابن قيس، ميمون. (دون تاريخ). ديوان الأعشى الكبير. (شرح وتعليق: د. محمد حسين، المحرر) المطبعة النموذجية.
ابن مالك، جمال الدين محمد. (1990). شرح التسهيل (المجلد 1). (تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، المحرر) هجر للطباعة والنشر.
ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب (المجلد 3). بيروت: دار صادر.
ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي. (دون تاريخ). شرح المفصل. مصر: إدارة الطباعة المنيرية.
أبو تمام. (1922). نقائض جرير والأخطل. (عني بطبعها وعلق حواشيها: الأب أنطوان صالحاني اليسوعي، المحرر) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين.
الأخفش، سعيد بن مسعدة. (1990). معاني القرآن (المجلد 1). (تحقيق: د. هدى محمود قراعة، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
الأزدي، ابن دريد محمد بن الحسن. (1987). جمهرة اللغة. (تحقيق: رمزي منير بعلبكي، المحرر) بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.
الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (1991). القراءات وعلل النحويين فيها المسمّى (علل القراءات) (المجلد 1). دراسة وتحقيق: نوال بنت ابراهيم الحلوة.
الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (1991). معاني القرءات (المجلد 1). المملكة العربية السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب– جامعة النلك سعود.
الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (2001). تهذيب اللغة (المجلد 1). (تحقيق: محمد عوض مرعب، المحرر) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. (1975). شرح شافية ابن الحاجب. (تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
الأسدي، الكميت بن زيت. (2000). ديوان الكميت بن زيد الأسدي (المجلد 1). (جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، المحرر) بيروت: دار صادر.
الأصبهاني، أبو موسى محمد بن أبي بكر. (1986). المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (المجلد 1). (تحقيق: عبد الكريم العزباوي، المحرر) جدة: دار المدني للطباعة والنشر.
آل غنيم، صالحة راشد غنيم. (1985). اللهجات في "الكتاب" لسيبويه أصواتاً وبنية (المجلد 1). دار المدني للطباعة والنشر.
الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (1992). الزاهر في معاني كلمات الناس (المجلد 1). (تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
الأندلسي، أبو حيان. (1420هـ). البحر المحيط في التفسير. (تحقيق: صدقي محمد جميل، المحرر) بيروت: دار الفكر.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

الأندلسي، أبو حيان. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب (المجلد 1). (تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأنصاري، أبو زيد سعيد. (1967). النوادر في اللغة (المجلد 2). بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

أنيس، ابراهيم. (1966). من أسرار اللغة (المجلد 3). القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

أنيس، ابراهيم. (2003). في اللهجات العربية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

البخاري، ابو عبدالله محمد بن اسماعيل. (1422هـ). صحيح البخاري (المجلد 1). (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، المحرر) دار طوق النجاة.

بروكلمان، كارل. (1977). فقه اللغات السامية. (ترجمة: د. رمضان عبد التواب التواب، المحرر) الرياض: مطبوعات جامعة الرياض.

البغدادي، أبو بكر بن مجاهد. (1400هـ). السبعة في القراءات (المجلد 2). (تحقيق: شوقي ضيف، المحرر) مصر: دار المعارف.

البكوش، الطيب. (1987). التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (المجلد 2). (تقديم: صالح القرمادي، المحرر) تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.

البناء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي شهاب الدين. (1938). اتحاف فضل البشر في القراءات الأربع عشر. (صححه وعلّق عليه: علي محمد الضباع، المحرر) مصر: مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي.

التبريزي، الخطيب. (1987). شرح اختيارات المفضل (المجلد 2). (تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

التفتزاني، سعد الدين مسعود بن عمر. (2011). شرح تصريف العزّي (المجلد 1). (عني به: محمد جاسم المحمد، المحرر) بيروت، لبنان: دار المنهاج.

الثعالبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم. (2002). الكشف والبيان عن تفسير القرآن (المجلد 1). (تحقيق: الإمام أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، المحرر) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الجرجاني، عبد القاهر. (1987). المفتاح في الصرف (المجلد 1). (تحقيق وتقديم: د. علي توفيق الحمد، المحرر) إربد– عمان، بيروت: مؤسسة الرسالة.

جرير. (1986). ديوان جرير. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

الجزري، ابن الأثير مجد الدين بن محمّد. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. (تحقيق: ظاهر أحمد ومحمود محمد الطناحي، المحرر) بيروت، لبنان: المكتبة العلمية.

الجندي، احمد علم الدين. (1972). دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها. العدد 29.

الجندي، أحمد علم الدين. (1978). اللهجات العربية في التراث. ليبيا – تونس: الدار العربية للكتاب.

الجوهري، أبو نصر اسماعيل بن حماد. (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (المجلد 4). (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، المحرر) بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

حسن، أحمد عيد عبد الفتاح. (دون تاريخ). اختلاف اللهجات العربية على المستويين النحوي والصرفي بين ابن عقيل والسلسيلي. شبكة الأوكة.

الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين. (دون تاريخ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. (تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، المحرر) دمشق: دار القلم.

الحميري، نشوان بن سعيد. (1999). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (المجلد 1). (تحقيق: د. حسين عبد الله العمري وآخرون، المحرر) دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان، ودار الفكر، دمشق– سوريا.

الخطيب، عبد اللطيف. (2002). معجم القراءات (المجلد 1). دمشق: دار سعد الدين للنشر والتوزيع.

الدمشقي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي. (1998). اللباب في علوم الكتاب (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

رابين، تشيم. (1986). اللهجات العربية الغربية القديمة. (عبد الرحمن أيوب، المترجمون) الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر. (1999). مختار الصحاح (المجلد 5). (تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المحرر) بيروت–صيدا، لبنان: المكتبة العصرية– الدار النموذجية.

ربيعة، ابن أبي. (1996). ديوان عمر بن أبي ربيعة (المجلد 2). (قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. فايز محمد، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

الزبيدي، أبو الفيض محمد بن عبد الرزاق. (دون تاريخ). تاج العروس من جواهر القاموس. (تحقيق: مجموعة من الأساتذة، المحرر) دار الهداية.

الزجاج، أبو اسحاق. (1988). معاني القرآن وإعرابه (المجلد 1). بيروت: عالم الكتب.

الزركلي، خير الدين بن محمود. (2002). الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين.

السامرائي، ابراهيم. (1968). فقه اللغة المقارن. بيروت: دار العلم للملايين.

السجستاني، أبو حاتم. (1996). فعلتُ وأفعلت (المجلد 2). (تحقيق وشرح: د. خليل إبراهيم العطية، المحرر) بيروت: دار صادر.

السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد. (1992). كتاب الأفعال. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

سلمان، خالد محمد عيال. (2011). أثر المحتسب في الدراسات الصرفية (المجلد 1). دار حامد للنشر والتوزيع.

سلوم، داود. (1986). دراسة اللهجات العربية القديمة (المجلد 1). القاهرة، مصر: عالم الكتب، مكتبة النهضة.

السمرقندي، أبو الليث محمد بن ابراهيم. (دون تاريخ). بحر العلوم. (تحقيق: د. محمود مطرجي، المحرر) بيروت: دار الفكر.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). الكتاب (المجلد 3). (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة.

السيرافي، أبو سعيد. (2008). شرح كتاب سيبويه (المجلد 1). (تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين. (دون تاريخ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المحرر) مصر: المكتبة التوفيقية.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (دون تاريخ). المُزهر في علوم اللُّغة وأنواعها (المجلد 3). (شرحه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، المحرر) القاهرة، مصر: دار التراث.

الشايب، فوزي. (2004). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة. أربد، الاردن: عالم الكتب الحديث.

شلاش، هاشم طه. (1971). أوزان الأفعال ومعانيها. النجف، العراق: مطبعة الآداب.

عبد الباقي، ضاحي. (1985). لغة تميم– دراسة تاريخية وصفية. القاهرة، لبنان: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

عبد التواب، رمضان. (1997). التطور اللغوي– مظاهره وعلله وقوانينه. القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد الحميد، محمد محي الدين. (1995). دروس التصريف. صيدا–بيروت: المكتبة العصرية.

عبود، ميساء صائب رافع. (العدد 203, 2012). لهجة قبيلة كنانة. مجلة الأستاذ.

العجارمة، علي عبد الرحمن موسى. (2013). اللهجات العربية القديمة في كتاب (معاني القرآن) للأخفش الأوسط، دراسة وصفية تحليلية. كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

عزة. (1971). ديوان كثير عزة. (جمع وشرح: د. إحسان عباس، المحرر) بيروت، لبنان: دار الثقافة.

الغوث، مختار. (1997). لغة قريش (المجلد 1). دار المعراج الدولية للنشر.

الفارابي، أبو إسحاق بن ابراهيم. (2003). ديوان الأدب. (مراجعة : د. إبراهيم أنيس، المحرر) القاهرة، مصر: مؤسسة دار الشعب.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (دون تاريخ). معاني القرآن (المجلد 1). (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، المحرر) مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. (دون تاريخ). كتاب العين. (تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، المحرر) دار ومكتبة الهلال.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب. (2005). القاموس المحيط. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.

الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد. (دون تاريخ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: المكتبة العلمية.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين. (1964). الجامع لأحكام القرآن (المجلد 2). (تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، المحرر) القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (2007). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. (تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرحوني، المحرر) القاهرة، مصر: دار الحديث.

كحالة، عمر بن رضا. (1994). معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (المجلد 7). بيروت: مؤسسة الرسالة.

كريم، محمد رياض. (1996). المقتضب في لهجات العرب. طنطا: التركي للكمبيوتر وطباعة الأوفسيت.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1997). الكامل في اللغة والأدب (المجلد 3). (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد. (2003). شرح ديوان الحماسة (المجلد 1). (تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

المصاروة، جزاء محمد. (مجلد 37, 2009). الترادف بين صيغتي (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) في العربية. حوليات آداب عين شمس.

المطلبي، غالب فاضل. (1978). لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة. بغداد: دار الحرية للطباعة.

المعايطة، معاذ سالم حمود. (2009). اللهجات العربية المنسوبة في معجم شمس العلوم لنشوان الحميري (ت573هـ). (إشراف: د. جزاء المصاروة، المحرر) جامعة مؤته.

معن، مشتاق عباس. (2001). المعجم المفصّل في فقه اللّغة (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل. (1988). إعراب القرآن. (تحقيق: زهير غازي زاهد، المحرر) بيروت، لبنان: عالم الكتب.

النحاس، مصطفى أحمد. (6, دون تاريخ). صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربيّة. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

النعيمي، حسام سعيد. (1980). الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. بغداد: دار الرشيد للنشر.

النعيمي، رشا طه. (2018). لهجة قبيلة قيس– دراسة لغوية (المجلد 1). دار المناهج للنشر والتوزيع.

النمري، عبد الله حامد. (1982). اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، أبو جعفر الأندلسي (ت779هـ). رسالة ماجستير: كلية الشريعة، جامعة أم القرى.

نور الدين، عصام. (1997). أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، دراسات لسانية ولغوية (المجلد 1). بيروت: دار الفكر اللبناني.

References

The Holy Quran.

Abu Tammam. (1922). *Naqa'id Jarir wa al-Akhtal* (A. Salhani, Ed.). Al-Matba'a al-Kathulikiyah lil-Aba' al-Yasouiyin.

Al-Akhfash, S. b. Mas'ada. (1990). *Ma'ani al-Qur'an (Vol. 1)* (H. Qara'a, Ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Anbari, A. B. M. b. Al-Qasim. (1992). *Al-Zahir fi Ma'ani Kalimat al-Nas (Vol. 1)* (H. S. Al-Dhoman, Ed.). Beirut: Al-Resalah Foundation.

Al-Andalusi, A. H. (1420 AH). *Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir* (S. M. Jamil, Ed.). Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Andalusi, A. H. (1998). *Irteshaf al-Darb min Lisan al-Arab (Vol. 1)* (R. O. Muhammad, Ed., Reviewed by R. Abdul-Tawab). Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Ansari, A. Z. S. (1967). *Al-Nawadir fi al-Lugha (Vol. 2)*. Beirut, Lebanon: Dar al-Kitab al-Arabi.

Al-Asadi, K. b. Z. (2000). *Diwan al-Kumayt ibn Zayd al-Asadi (Vol. 1)* (M. N. Al-Turifi, Ed.). Beirut: Dar Sadir.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

Al-Asbahani, A. M. b. A. (1986). *Al-Majmu' al-Mughith fi Gharib al-Qur'an wa al-Hadith (Vol. 1)* (A. Al-Izbawi, Ed.). Jeddah: Dar Al-Madani for Printing and Publishing.
Al-Azdi, I. D. M. b. Al-Hasan. (1987). *Jamhara al-Lugha* (R. M. Baalbaki, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar Al-Ilm lil-Malayin.
Al-Azhari, A. M. b. A. (1991). *Al-Qira'at wa 'Illal al-Nahwiyin Fiha al-Musamma (Illal al-Qira'at) (Vol. 1)* (N. I. Al-Halawah, Ed.). Saudi Arabia: Center for Research, College of Arts - King Saud University.
Al-Azhari, A. M. b. A. (1991). *Ma'ani al-Qira'at (Vol. 1)*. Saudi Arabia: Center for Research, College of Arts - King Saud University.
Al-Azhari, A. M. b. A. (2001). *Tahdhib al-Lugha (Vol. 1)* (M. A. Mar'ab, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
Al-Bayhaqi, A. A. b. M. (1988). *Al-Sunan al-Kubra (Vol. 4)*. Beirut: Dar al-Maarifah.
Al-Busti, A. M. (1974). *Sahih Ibn Hibban al-Musnad al-Tawfiq* (S. Al-Arna'ut, Ed.). Damascus: Office of Islamic Publications.
Al-Dimashqi, S. b. I. (2000). *Mukhtasar Diwan al-Hudhaliyyin (Vol. 1)* (A. Al-Tuhari, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.
Al-Ghunaym, S. R. G. (1985). *Allahjat fi "Al-Kitab" li Sibawayh Aswatan wa Binyan (Vol. 1)*. Dar Al-Madani for Printing and Publishing.
Al-Istarabadi, M. b. H. al-Radhi. (1975). *Sharh Shafiyyat Ibn al-Hajib* (M. N. Al-Hassan et al., Eds.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Al-Jahiz, A. U. (1968). *Al-Hayawan (Vol. 1)* (A. M. Harun, Ed.). Cairo: Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Library and Press Company.
Al-Jahiz, A. U. A. b. B. (1423 AH). *Al-Bayan wa al-Tabyin (Vol. 1)*. Cairo, Egypt: Dar al-Hadith.
Al-Khalil, A. A. b. A. (1980). *Kitab al-'Ayn (Vol. 1)* (M. M. Al-Khalaf & M. N. Al-Sudani, Eds.). Dar Al-Rashid.
Anis, I. (1966). *Min Asrar al-Lugha (Vol. 3)*. Cairo, Egypt: Anglo Egyptian Library.
Anis, I. (2003). *Fi Allahjat al-Arabiyah* (4th ed.). Cairo, Egypt: Anglo Egyptian Library.
Ba'labakki, R. M. (1990). *Mu'jam al-Nahw al-Arabi (Vol. 2)*. Beirut: Dar Al-Ilm lil-Malayin.
Barakat, F. (2016). *Jami' Diwan al-Mu'allaqat al-Ashrah (Vol. 1)*. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Barakat, F. (2018). *Diwan al-A'sha (Vol. 1)*. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Ibn al-Abd. (2002). *Diwan Tarafa ibn al-Abd (Vol. 3)* (M. M. Nasser al-Din, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Ibn al-Qatta', A. b. J. (1983). *Kitab al-Af'al (Vol. 1)*. Beirut: Alam al-Kutub.
Ibn al-Sarraj, M. b. S. (n.d.). *Al-Usul fi al-Nahw* (A. Al-Fatli, Ed.). Beirut, Lebanon: Al-Resalah Foundation.
Ibn al-Sikkit, Y. b. I. (2022). *Islah al-Mantiq (Vol. 1)* (M. Marab, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
Ibn Aqil, B. A. A. (n.d.). *Sharh Ibn Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik* (Q. Al-Shamiai Al-Rifai, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar Al-Qalam.
Ibn Asfour, A. b. M. al-Ishbili. (1996). *Al-Mumti' al-Kabir fi al-Tasrif (Vol. 1)*. Beirut: Library of Lebanon.
Ibn Hanbal, A. b. M. (2001). *Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal (Vol. 1)* (S. Al-Arna'ut et al., Eds., Supervised by A. Al-Turki). Al-Resalah Foundation.
Ibn Jinni, A. b. U. (1999). *Al-Muhtasib fi Tabyin Wujuh Shawadh al-Qiraat wa al-Iyadah Anha*. Ministry of Awqaf - The Supreme Council for Islamic Affairs.
Ibn Jinni, A. b. U. (2000). *Sirr Sina'at al-I'rab (Vol. 1)*. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Ibn Jinni, A. b. U. (2010). *Al-Khasa'is (Vol. 2)* (A. Al-Najjar, Ed.). Beirut, Lebanon: Alam al-Kutub.
Ibn Jinni, A. b. U. al-Mawsili. (1954). *Al-Munsif li Ibn Jinni Sharh Kitab al-Tasrif li Abi Uthman al-Mazini (Vol. 1)*. Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Qadim.
Ibn Khalawayh, H. b. A. (1401 AH). *Al-Hujjah fi al-Qira'at al-Sab' (Vol. 4)* (A. M. Makram, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Shorouk.
Ibn Khalawayh, H. b. A. (1985). *I'rab Thalathin Surah min al-Quran al-Karim*. Beirut: Dar wa Maktabat al-Hilal.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907

Ibn Khalawayh. (n.d.). *Mukhtasar fi Shawadh al-Qiraat min Kitab al-Badi'*. Cairo: Al-Mutanabbi Library.
Ibn Malik, J. b. M. (1990). *Sharh al-Tashil (Vol. 1)* (A. R. Al-Sayed & M. B. Al-Makhtoun, Eds.). Hajar for Printing and Publishing.
Ibn Manzur, J. b. M. (1414 AH). *Lisan al-Arab (Vol. 3)*. Beirut: Dar Sadir.
Ibn Qays, M. (n.d.). *Diwan al-A'sha al-Kabir* (M. Hussein, Ed.). Al-Matba'a al-Namudhajiyah.
Ibn Qutaybah, A. b. M. (1423 AH). *Al-Shi'r wa al-Shu'ara*. Cairo: Dar al-Hadith.
Ibn Qutaybah, A. b. M. (n.d.). *Adab al-Katib* (M. Al-Dali, Ed.). Al-Resalah Foundation.
Ibn Rabi'ah. (2004). *Diwan Labid ibn Rabi'ah (Vol. 1)* (H. Tamas, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Ma'arifa.
Ibn Shaddad, A. (1964). *Diwan Antarah ibn Shaddad* (M. S. Moulawi, Ed.). Islamic Office.
Ibn Sidah, A. b. I. (2000). *Al-Muhkam wa al-Muhit al-A'zam* (A. H. Hindawi, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
Ibn Sidah, A. b. I. al-Andalusi. (1316 AH). *Al-Mukhassas (Vol. 1)*. Egypt: Al-Matba'a al-Kubra al-Amiriyah.
Ibn Ya'ish, M. D. Y. b. A. al-Nahwi. (n.d.). *Sharh al-Mufassal*. Egypt: Idarat al-Tiba'a al-Miniriya.
Ibn Zanjala, A. Z. A. b. M. (n.d.). *Hujjat al-Qira'at* (S. Al-Afghani, Ed.). Dar al-Resalah.
Sibawayh. (1988). *Al-Kitab (Vol. 1)* (A. M. Harun, Ed.). Beirut: Al-Khanji Library.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.907